# المتغيرات المجتمعية وانعكاساتها على التعليم الفني

## (دراسة تحليلية)

إعـــــــداد الباحثة

**أسماء مراد صالح مراد**

**مدرس مساعد بقسم أصول التربية**

**(تخصص إدارة وتخطيط تربوي)**

إشـــــــراف

**أ.د / نجوى يوسف جمال الدين** — **أستاذ ورئيس قسم أصول التربية بالكلية**

**أ.م.د / نجلاء محمد حامد** — **أستاذ مساعد بقسم أصول التربية بالكلية**

## مقدمة

يعد التعليم الفني أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق برامج التنمية الشاملة، بل أنه يعتبر قاطرة التنمية، حيث يسعى بنوعياته المختلفة إلى إعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للدولة التي تصب مباشرة في سوق العمل(١).

ويشهد العالم تحولات وتغيرات سريعة ومتلاحقة على جميع المستويات الاقتصادية، والتقنية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية؛ مما أدت إلى ظهور مفاهيم جديدة لم تكن معروفة من قبل، كالعولمة التي تعد إفرازا وحتمية اقتضتها التطورات في ميادين النقل والاتصال، مما ساهم في فتح الأسواق وتحرير التجارة الخارجية وإزالة العوائق أمام انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال ونظم المعلوماتية(٢)، وتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات، وهيمنة المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولى – صندوق النقد الدولى – اتفاقية الجات) على اقتصاديات الجنوب الفقير، والتحول نحو اقتصاد السوق، وخطر الإرهاب الديني المتصاعد (٣).

غير أن تحديات كبرى لاتزال جاثمة من الفقر المستشري وعدم المساواة المتجذر إلى تغير المناخ والاستدامة البيئية والنزاعات وعدم الاستقرار. وفي هذه التحديات عقبات تحول دون انخراط الأفراد في العمل اللائق. فتبقي طاقات بشرية هائلة دفينة. وأكثر من يواجه هذه العقبات الشباب والأشخاص ذوو الأعاقة وفئات مهمشة أخرى. ولو استثمرت طاقات جميع الأفراد بإعمال الاستراتيجيات والسياسات الصائبة، لتسارع التقدم وانتفي القصور.(١)

وفي ظل هذا العالم فإن الضغوط التى تمثلها حزمة المتغيرات السابقة على التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة ، معقدة ومتداخلة ومن ثم يتضح أهمية الوقوف على المتغيرات المجتمعية ومن ثم عرض لأهم انعكاساتها على التعليم الفني ولقد أجريت العديد من الدراسات العربية والأجنبية عن التعليم الفني ويعرض البحث الحالي لهذه الدراسات لاستكمال الجهود العلمية التي تمت بحيث يتحقق التكامل بين وحدات الدراسات العلمية في مجال معين.

**الدراسات السابقة**

أ- **الدراسات العربية**

**١- دراسة محمد حسن الحبشي (٢٠١٣) وعنوانها "موجهات تطوير مناهج التعليم الفني في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول الديمقراطى في مصر(٤) "**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المتطلبات الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة على التحول الديمقراطى من وجهة نظر آراء عينة الخبراء والمختصين العاملين في مجالات التنمية وقطاعات المال

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥، " التنمية في كل عمل "، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٥، ص iii.

والاستثمار والأعمال. والتوصل لمجموعة الموجهات المقترحة لتطوير مناهج التعليم الفني لتحقيق المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة على التحول الديمقراطى في مصر في ضوء آراء عينة المشتغلين بالتعليم الفني بنوعياته المختلفة. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:-

- ضرورة الالتزام بالتخطيط الاستراتيجي في تطوير مناهج التعليم الفني.
- ضرورة ربط مناهج التعليم الفني بسوق العمل.
- بناء المنهج وتطويره في ضوء مسايرة الثورة التكنولوجية.

**٢ - دراسة عبد الملك حسن مزارق (٢٠١٢) وعنوانها " التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة في اليمن دراسة تحليلية على محافظة الحديدة (٢٠٠٧-٢٠١٠م) (٥)**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التعليم الفني والمهني من خلال دراسة تحليليه على مخرجات المعاهد المهنية والتقنية بمحافظة الحديدة خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)، ومن ثم رصد العوائق والتحديات التي تواجه التعليم الفني والمهني، وتشخيص ظاهرة الفقر والبطالة وبيان دور التعليم في الحد منهما. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:-:

- مخرجات التعليم الفني والمهني تسهم في التأثير من الحد من البطالة بدرجة متوسطة وبنسبة بلغت (٢,١٩) من وجهة نظر أفراد عينة البحث.
- الشراكة بين المعاهد والقطاع الخاص نجحت لاستيعاب الخريجين حيث بلغ متوسطة الحسابي المرتبة الثانية بنسبة (٢,١٦).

**٣ – دراسة كامل السيد عبد الرشيد (٢٠٠٧) وعنوانها " تصور مقترح لتطوير نظام إعداد معلمى التعليم الصناعى فى مصر فى ضوء المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة " (٦)**

هدفت هذه الدراسة إلى وصف وتحليل الواقع الحالى لنظام إعداد معلمى التعليم الثانوى الصناعى فى مصر بغرض الكشف عن أوجه الخلل والقصور التى يعانى منهما نظام الإعداد. ودراسة المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة وأثرها على نظام إعداد معلمى التعليم الثانوى الصناعى. ومن ثم وضع تصور مقترح لتطوير نظام إعداد معلمى التعليم الصناعى فى مصر فى ضوء بعض المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة. اتبعت الدراسة كلا من المنهج التاريخى فى دراسة التطور التاريخى الذى مر به نظام إعداد معلمى التعليم الصناعى فى مصر، والمنهج الوصفى التحليلى فى دراسة نظام إعداد معلمى التعليم الثانوى الصناعى فى مصر من خلال الكتابات التربوية والنشرات، وكذلك الدراسة الميدانية للتعرف على واقع نظام الإعداد الحالى. واستخدمت الاستبانة، والمقابلات الشخصية المفتوحة وغير المقننة كأدوات لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:-

- الأهداف الموضوعة لكليات التعليم الصناعى تكفى لتحقيق الغرض من إنشائها.
- قلة مواكبة المقررات الدراسية فى جوانب الإعداد المختلفة للمتغيرات والقضايا العالمية.
- اقتصار التربية العملية على فصل دراسى واحد مما يجعلها غير كافية لإعداد الطالب المعلم وإكسابه العديد من مهارات التدريس وإدارة الفصل.
- ضعف التعاون بين الكلية ووزارتى التربية والتعليم والتنمية الإدارية فى تحديد أسلوب التعيين لهؤلاء الخريجين.

- ضعف أداء معلمى التعليم الصناعى خريجو كليات التعليم الصناعى فى تخطيط وتنفيذ الدرس وإدارة الفصل وذلك لضعف جوانب الإعداد التربوي.

**ب- الدراسات الأجنبية**

**١- دراسة Ohiwerei, Franklin Ohiole; Nwosu, Basil Ogomeziem (٢٠١٣) وعنوانها: " دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية في نيجريا[٧] "**

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على دور التعليم الفني والمهني في التنمية الاقتصادية في نيجريا. واتبعت الدراسة المنهج التاريخي حيث تم تحليل وجهات نظر مختلف المؤلفين الأكاديمين لتحديد القضايا الراهنة في هذا المجال.

**وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلى:-**

- يوجد خلل في المناهج الدراسية لبرامج التعليم المهني والتقني في نيجيريا.
- لتحقيق دور التعليم المهني والتقني في انتاج القوى العاملة الماهرة لابد من فحص كفأة وفاعلية العملية التعليمية.
- يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية الالتزام الكامل بالتدريب المناسب للخريجين.

**٢- دراسة Kupfer, Antonia (٢٠١٠) وعنوانها: "دلالة التغيرات الاجتماعية-السياسية في نظام التعليم المهني في ألمانيا[٨].**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الآثار المترتبة على عدم المساواة الاجتماعية في نظام التعليم المهني في ألمانيا، ومن خلال فحص الأدبيات توصلت الدراسة إلى أن طلاب التعليم المهني معظمهم من الطبقة المتوسطة، وأن مدارس التعليم المهني تدعم طبقية النظام التعليمي على نحو متزايد، كما تسهم في عدم المساواة الاجتماعية في ألمانيا.

**٣- دراسة Wallenborn, Manfred (٢٠٠٩) وعنوانها " أثر التعليم المهني في الحد من الفقر وضمان الجودة والحراك في أسواق العمل الإقليمية – مخططات مختارة من الاتحاد الأوروبي[٩] "**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر التعليم في تقليل الفقر وضمان الجودة والحراك في أسواق العمل الاقليمية، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن التعليم المهني يعزز الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة. وذلك من خلال برامج التعليم المهني كما يوظف الاتحاد الأوروبي بشكل استراتيجي مجموعة من مخططات التعليم الفني لتحقيق الأهداف المنشودة، ويتم اختيار الموضوعات الرئيسة وفق متطلبات الأفراد داخل المدن والمناطق المختلفة، كما يتم التخطيط والتنفيذ بشكل مرن وفقا لمدخل الموجه نحو المشكلة والذي يساعد الشركاء على تحمل المسئولية والمشاركة في عملية التعلم. ويقدم هذا المدخل تقييمات واقعية عن الاثار المحتملة في التدخل في أشكال التعاون الدولي، كما توفر الاجراءات المرنة أساسا حيويا لمثل هذه العمليات التى من شأنها تحسين قدرات الشركاء على اتخاذ قرارات سياسية طويلة المدى والتى ترتبط بالتغيرات والاصلاحات الجوهرية في نظم التأهيل.

**تعقيب على الدراسات السابقة:**

- اتبعت دراسة كلا من عبد الملك حسن مزارق (٢٠١٢)، ودراسة كامل السيد عبد الرشيد (٢٠٠٧) المنهج الوصفي التحليلي، ويتفق البحث الحالي مع هذه الدراسات السابقة فى اختيار المنهج الوصفى التحليلي، كما تتشابه مع جميع الدراسات السابقة فى مجال الدراسة " التعليم الفني ".
- أكدت نتائج دراسة كل من محمد حسن الحبشي (٢٠١٣)، ودراسة كامل السيد عبد الرشيد (٢٠٠٧) على ضرورة تطوير المناهج في ضوء الثورة التكنولوجية والمتغيرات والقضايا العالمية

- توصلت دراسة **Wallenborn, Manfred (٢٠٠٩)** إلى أن التعليم المهني يعزز الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة، كما توصلت دراسة **Ohiwerei, Franklin Ohiole; Nwosu, Basil Ogomeziem (٢٠١٣)** إلى أن يتطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية الالتزام الكامل بالتدريب المناسب للخريجين.
- تمثلت الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:
  - إثراء الدراسة في الإطار النظري.
  - استخدام منهج البحث الحالي.

**مشكلة البحث:**

يواجه المجتمع المصري عدة متغيرات وتحولات مجتمعية ترتبط بالعديد من المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتنعكس هذه المتغيرات على التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة. مما يتطلب تطوير هذا النوع من التعليم بما يتناسب مع متغيرات العصر لمساعدة الطلاب على امتلاك المعلومات والمهارات والاتجاهات اللازمة لتأهيلهم للدخول إلى سوق العمل.

ولكى يواكب التعليم الفني المتغيرات المجتمعية يجب إعادة النظر في مسارات التعليم الفني لتعزيز التنمية البشرية والنهوض بالمعلم والمتعلم وعمليات التعلم حتى تواكب المعايير العالمية.

**وتتحدد مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:-**

**ما المتغيرات المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصري ومأهم انعكاساتها على التعليم الفني؟**

ويتفرع من السؤال الرئيس عدة تساؤلات فرعية على النحو التالي:-

١- ما واقع التعليم الفني، أهدافه، علاقته بسوق العمل ؟

٢- ما أهم المتغيرات المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصري ؟

٣- ما أهم انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم الفني، كيفية التصدي لها ؟

**أهداف البحث**

١- الوقوف على واقع التعليم الفني، أهدافه، وعلاقته بسوق العمل.

٢- التعرف على المتغيرات المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصري.

٣- الوقوف على إنعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم الفني وكيفية التصدي لها.

**أهمية البحث**

١. اهتمام الدولة بالتعليم الفني وإعطاءه الأولوية الأولى في رسم الخريطة التنموية باعتباره أحد أنواع التعليم المسئول عن الارتقاء بالمجتمع والنهوض باقتصاديات الدولة، وزيادة الدخل القومي.

٢. مواجهة المتغيرات والتحديات المجتمعية التى باتت تشكل عبء على تقدم الصناعة في مصر.

**مصطلحات البحث:**

**التعليم الفني Technical Education**

يعرف البحث الحالي التعليم الفني بأنه: أحد مسارات التعليم الثانوي، ومدة الدراسة به ثلاث إلى خمس سنوات ويهدف إلى تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات والاتجاهات اللازمة لتأهيلهم للدخول إلى سوق العمل.

**المتغيرات المجتمعية Social Changes**

يعرف البحث الحالي المتغيرات المجتمعية بأنها: مجموعة الخصائص والتحولات والتغيرات التى يمر بها المجتمع المصري وترتبط بالعديد من المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتي تنعكس بدورها على التعليم الفني.

**منهج البحث:-**

إن اختيار الباحث لمنهج دون غيره يتوقف على طبيعة الدراسة، وتفرض طبيعة هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي، حيث ترصد الباحثة واقع التعليم الفني ومن ثم الوقوف على أهم المتغيرات المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصري وأخيراً تحليل لانعكاس كل متغير من تلك المتغيرات على حدا على التعليم الفني.

**خطوات البحث:**

**تتحدد خطوات البحث في المحاور الآتية:**

**المحور الأول: واقع التعليم الثانوي الفني بمصر.**

**المحور الثاني: المتغيرات المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصري.**

**المحور الثالث: تحليل لأهم انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم الفني وكيفية تصدي التعليم الفني لها.**

## المحور الأول: واقع التعليم الثانوي الفني بمصر

سعيا نحو تحقيق الهدف الأول من البحث والذي ينص على الوقوف على واقع التعليم الفني بمصر، أهدافة، علاقتة بسوق العمل يتناول البحث أهدافه، مدة الدراسة، وسياسة القبول، ومقررات الدراسة، تمويل التعليم الثانوي الفني، وإدارة التعليم الثانوي الفني، ونظم الامتحانات ، وعلاقته بسوق العمل.

**أهداف التعليم الثانوي الفني**

تنص المادة (٣٠) من القانون رقم رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ على أن " يهدف التعليم الثانوى الفنى إلى إعداد فئة (الفنى) فى مجالات الصناعة، والزراعة، والتجارة، والإدارة، والخدمات، وتنمية الملكات الفنية لدى الدارسين" ١٠.

كما تنص المادة (٣٨) من نفس القانون السابق على " أن يهدف التعليم الفنى نظام السنوات الخمس إلى إعداد فئتى الفنى الأول، والمدرب فى مجالات الصناعة والتجارة والإدارة والخدمات " [١١].

**مدة الدراسة**

تنص المادة (٣٠) من قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ على أن " يتم القبول فى نوعيات التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات بعد الحصول على شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى".

وتنص المادة (٣٨) من نفس القانون على أن " يتم القبول فى نوعيات التعليم الثانوى الفنى نظام الخمس سنوات الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسى ".(١٢)

**سياسة القبول**

ينص القرار الوزارى رقم (١) بتاريخ ١ / ١/ ١٩٨٦ والذى وضع شروط القبول بالتعليم الثانوي، على أنه يشترط فيمن يقبل بمدارس التعليم الفني مايلى [١٣]:

١. أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي في العام الدراسي السابق لعام الالتحاق.
٢. ألا يزيد سن الطالب في أول أكتوبر عن ١٨ سنة ويمكن التجاوز عن السن ستة أشهر بالزيادة إذا وجدت أماكن خالية.

٣. أن يكون لائقا من الناحية الصحية والبدنية وفق الشروط المقررة، ويبدأ قبول الطلبات بمدارس التعليم الفني عقب إعلان نتيجة امتحان شهادة إتمام الدراسة بمرحلة التعليم الأساسي .

**مقررات الدراسة**

تنص المادة (٣٩) من القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ فيما يخص التعليم الفني نظام السنوات الخمس على أن "تحدد أقسام الدراسة الفنية نظام السنوات الخمس وفقا لمتطلبات خطط التنمية على مستوى الدولة، ويصدر وزير التعليم – بعد موافقة المجلس الأعلى للتعليم – قرارات بتحديد هذه الأقسام والمواد الدراسية في كل منها وطريقة توزيعها وعدد الدروس المخصصة لها وكذلك المناهج والكتب الدراسية اللازمة ونظم التقويم والامتحان"[١٤]

وتنص المادة (١) من القرار رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٣ الصادر بشأن تعديل المناهج للمدارس الصناعية نظام السنوات الثلاث (إعداد مهني) على أن " يتم تعديل مناهج مواد الثقافة العامة ومواد الثقافة الفنية والمواد العلمية في المدارس الصناعية نظام السنوات الثلاث (إعداد مهنى) بما يتناسب مع طبيعة وقدرات الطلاب في هذه المدارس من الكتب الموحدة للصفوف الثلاثة الأولى نظام السنوات الخمس ونظام السنوات الثلاث "[١٥] وتنص المادة (٢) من نفس القرار على أن " يتم عمل المناهج المعدلة من خلال المحتوى العلمى الموجود بكتب التعليم الصناعي " [١٦]

**الامتحانات**

- **التعليم الفني نظام السنوات الثلاث**

تنص المادة (٣٦) من قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ "يعقد في نهاية الصف الثالث من التعليم الثانوي الفني امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه " دبلوم المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث " ويحدد فيه نوع التخصص، ويسمح بالتقدم لهذا

الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الثلاثة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة ويؤدى كل من يتقدم لهذا الامتحان رسما قدره خمسة جنيهات.

ولا يسمح بالتقدم لامتحان الدبلوم لأكثر من ثلاث مرات ومع ذلك يجوز للطالب التقدم للامتحان من الخارج مرة رابعة على أن يؤدى في هذه الحالة رسما قدره خمسون جنيها (١٧).

- **التعليم الفني نظام السنوات الخمس**

تنص المادة (٤٢) من قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ "يعقد في نهاية الصف الخامس امتحان عام من دورين يمنح الناجحون فيه دبلوم الدراسة الفنية المتقدمة نظام السنوات الخمس ويحدد فيه نوع التخصص. ويسمح بالتقدم لهذا الامتحان لكل من أتم دراسة المناهج المقررة في الصفوف الخمسة بمدرسة رسمية أو خاصة تشرف عليها الدولة".(١٨)

**تمويل التعليم الثانوي الفني:** توجد عدة مصادر لتمويل التعليم الثانوي الفني في مصر وهي:

**١- ميزانية الدولة**

يتم تمويل التعليم بصفة أساسية على الاعتمادات التي تدرج ضمن ميزانية الدولة (١٩). وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن تكلفة الفرد الواحد للطالب المقيد لسنة دراسية كاملة في المدارس الفنية أو المهنية تبلغ حوالي (٢٢٥) جنيها مصريا في حين أن تلك التكلفة في كلية فنية تصل إلى ما يقرب من (١٢٥٠) جنيها مصريا. كذلك فإن تكلفة الطالب الواحد في مراكز التدريب المهني تتراوح بين (١٠٥٠) و (١٢٥٠) جنيها مصريا (٢٠).

**٢- مصادر أهلية:**

ينص القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ في شأن التعليم قبل الجامعي بالمادة رقم (١١) الفقرة الثانية، على أنه " يجوز للمحافظة الإفادة من الجهود الذاتية للمواطنين في تنفيذ خطة التعليم وفقاً لنظام يصدره قرار من المحافظ بعد موافقة وزير التعليم، ويجوز إنشاء صندوق محلى لتمويل التعليم بالجهود الذاتية " (٢١).

**إدارة المدارس الثانوية الفنية**

تنص مادة (٧٩) من قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٢ على أن " يكون لكل مدرسة مدير ووكيل او أكثر بحسب عدد الفصول والمراحل التعليمية بها ووفق احتياجات الإدارة المدرسية وذلك علي النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية، ويتم اختيار شغل وظيفة مدير ووكيل المدرسة من بين شاغلي وظيفة معلم أول (أ) علي الأقل للمدير ومعلم أول للوكيل في مسابقة عامة في نطاق كل محافظة ويكون الاختيار لمدة سنتين قابلة للتجديد (٢٢).

وتنص المادة (٤٠) من قانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ على أن "يكون في كل مدرسة فنية مجلس إدارة تمثل فيه قطاعات الإنتاج والخدمات المعنية لمعاونة ناظرها أو مديرها في الإدارة. ويصدر بتشكيل هذا المجلس وتحديد اختصاصاته قرار من وزير التعليم"(٢٣)

**التعليم الفني وسوق العمل**

يتطلب سوق العمل في عصر المعلومات نوعا مختلفا من التعليم الفني، يفرز كفاءات وسلوكيات ومرونة فكرية لا غنى عنها في أساليب التفكير المنظومي والنقدي والتي تفرضها النظم الاقتصادية المعاصرة المؤسسة على المعرفة، حيث أصبحت القدرة على استخدام المعرفة معلما رئيسا للمنافسة الدولية، فقد يغير الأفراد وظائفهم من ثلاث إلى خمس مرات في حياتهم وكل وظيفة تتطلب معرفة جديدة، وأصبحت

الدول القادرة على المنافسة بنجاح هي تلك الدول التي لديها قوى عاملة متعلمة ومدربة، وأصبحت مهمة التعليم الفني هي غرس مهارة التعلم للطلاب.[٢]

وترتب على ذلك حدوث تغيرات جذرية في سوق العمل ومتطلباته، ساعدت بدرجة كبيرة على تغير هيكل الطلب الاجتماعي على المهارات المطلوب توافرها بالفرد، فاختفت بعض المهارات التقليدية وحلت محلها مهارات تكنولوجية ومعلوماتية جديدة تتناسب مع طبيعة العصر الحالي [٢٤]

## المحور الثاني: المتغيرات المجتمعية التى يمر بها المجتمع المصري

يهدف البحث الحالي إلى التعرف على المتغيرات المجتمعية وأهم انعكاساتها على التعليم الفني وتحقيقا لهذا الهدف فانه ينبغي التعرض لأهم المتغيرات المجتمعية التي تمر بها الدول المتقدمة والنامية بما فيها المجتمع المصري ويصعب الفصل بين هذه المتغيرات نظراً لتداخلها بعضها مع البعض الأخر إلى الحد الذي لا يسمح في كثير من الأحيان بانتسابها إلى محور بعينه دون المحاور الأخرى، إلا أن البحث الحالي يصنف هذه المتغيرات لعده محاور لسهوله دراستها.

وفي ضوء ما سبق تتبلور المتغيرات المجتمعية في المحاور التالية: المتغيرات الاجتماعية وتتضمن: التركيب الطبقي للسكان، تزايد حدة الفقر، تحلل الروابط الاجتماعية وانفصالها (اختلال القيم)، والمتغيرات السياسية ويندرج تحتها: العولمة، الثورات العربية، النظرة للتعليم كقضية أمن قومى، أما المتغيرات الاقتصادية فتشمل: التكتلات الاقتصادية، التوجه نحو التنمية المستدامة، وأخيرا المتغيرات الثقافية وتتضمن: ثورة المعلومات والاتصالات، التوجه نحو الجودة، وانطلاقا مما سبق تتناول الدراسة الحالية المحاور السابقة بالتفصيل.

---

(١) أحمد حسين عبد المعطى، خطة إستراتيجية لتطوير التعليم الفني لتحقيق متطلبات سوق العمل باستخدام تحليل (SWOT) ، المجلة العلمية لكلية التربية ، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، الجزء الأول، جامعة أسيوط ، يناير ٢٠١٠، ص ٢٧٤.

## أولاً: المتغيرات الاجتماعية

يواجه المجتمع المصري العديد من المتغيرات على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، فالتعليم لا يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل هو الأساس لتحقيق التنمية الإنسانية بمفهومها الشامل وتتعدد المتغيرات الاجتماعية ومن أهمها التركيب الطبقي للسكان، تزايد حدة الفقر، تحلل الروابط الاجتماعية وانفصالها (اختلال القيم). وفيما يلى عرض لتلك المتغيرات.

### ١- التركيب الطبقي للسكان

يتكون التركيب الطبقي للسكان في أي مجتمع من عدة طبقات منها، الطبقة العليا وهى طبقة الأثرياء وكبار رجال الدولة، والطبقة الوسطى وهى عماد الهيكل الطبقي والتي يقع على عاتقها عبء النشاط الاقتصادي في المجتمع، والطبقة الدنيا وهى طبقة الفقراء، وكلما انخفض أعداد السكان في الطبقة الدنيا وتوجه المجتمع نحو الطبقة الوسطى ، كلما كان ذلك مؤشرا على تقدم المجتمع [٢٥].

يؤدى التعليم دورا واضحا في التمايز الاجتماعي داخل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء حيث يتحيز التعليم منهجا وإدارة، ونظاما وقبولا وسياسة لصالح الأغنياء ضد الفقراء وبالرغم من الشعارات البراقة التي رفعتها كثير من البلدان المتقدمة والنامية عن حياد التعلم وعن إتاحته للجميع وفق قدراتهم واستعداداتهم التي تؤهلهم للالتحاق به، إلا أنه لم يدرك أصحاب تلك الشعارات أن القدرات والاستعدادات، هي قدرات واستعدادات اجتماعية طبقية بالدرجة الأولى، حيث ترتبط بالأصل الاجتماعي لأن شروط القبول والنجاح تأتى من تلك الاستعدادات التي يدعمها تفوق أبناء الأغنياء واستمرارهم في التعليم عن أبناء الفقراء لعدم مقدرتهم المادية على تنمية وتطوير تلك القدرات والاستعدادات التي تعرف باسم الجدارة أو الاستحقاقية [٢٦].

**٢- تزايد حدة الفقر ٢٢**

يعد الفقر إحدى المشكلات الرئيسة في المجتمع المصري والتي تهدد امنه واستقراره، حيث يقف الفقر عائقاً أمام نمو وتقدم الشعوب [٢٧].

حيث يتسبب الفقر في تهميش فئات كبيرة من المجتمع، ويؤدى إلى خلق حالة من التذمر وعدم الاستقرار في كافة المجالات، وقد واكب الخلل الاقتصادي الذي حدث في المجتمع في السنوات الأخيرة خللاً اجتماعيا، زاد من الفروق بين الطبقات الاجتماعية، فكانت المحصلة وجود طبقتين: طبقة ثرية جدا تشكل أقلية في المجتمع، ارتبطت بالمشروعات الأجنبية ارتباطا وثيقا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وطبقة أخرى تمثل الأغلبية الساحقة من السكان، تواجة انهيار في مستوى معيشتها نتيجة تفكك وتراجع القطاعات الإنتاجية في مجتمعاتها الفقيرة، والتي ازدادت فقرا بعد ارتباطها الوثيق مع الأسواق العالمية[٢٨]

**تحلل الروابط الاجتماعية وانفصالها (اختلال القيم)**

تشير القيم إلى كل صفة ذات أهمية لاعتبارات اجتماعية أو أخلاقية أو نفسية أو جمالية، كما أنها تصور عام مجرد للسلوك يتيح للأفراد مستوى للحكم على الأفعال والأهداف الخاصة، ويعني ذلك أن مجموعة القيم التي يدين بها شخص أو جماعة هي التي تحركه نحو العمل أو الفعل وتدفعه نحو السلوك بطريقة معينة، ويتخذها مرجعه في الحكم على سلوكه سواء أكان مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه.

ومع ازدياد اهتمام المجتمعات الإنسانية بدور القيم في تحسين أحوال الأفراد ومن ثم المجتمعات يزداد الاهتمام بالتعليم، ويصبح إكساب القيم وتنميتها من خلال المؤسسات التعليمية ضرورة ملحة، فالتعليم هو مجال بناء المفاهيم القيمية والقدرات ومجال صناعة السلوك [٢٩].

## ثانياً: المتغيرات الثقافية

تشكل الثقافة وحدة عضوية تتكون من عناصر يرتبط كل منها بسائر العناصر الأخرى ويتحدد بها، وهذا يعني أن البناء الثقافي يتكون من مجموعة من الأنساق والنظم التي ترتبط بنشاطات الإنسان المختلفة:كالأنساق الإيكولوجية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والدينية(٣٠).

إن قدرة ثقافة ما على الاستمرار والتواصل عبر الزمن مرهون إلى حد كبير بمدى قدرة هذه الثقافة على احتواء التغيرات الجارية، وتحديث أدواتها، والإبداع والاستجابة لروح العصر بما يتضمن من تطورات في جميع الميادين. ومن ثم دمج هذه التغيرات في إطار حركتها الداخلية. وتتعدد المتغيرات الثقافية ومن أهمها: ثورة المعلومات والاتصالات، والتوجه نحو الجودة. ويتم عرض لتلك المتغيرات.

### ١- ثورة المعلومات والاتصالات

شهد العالم في الربع الأخير من القرن العشرين ثورة ضخمة ومستمرة لم تعرفها البشرية من قبل سواء كان ذلك في كم المعرفة وفي نوعها ، أو في طريقة الحصول عليها ووسائل تخزينها، أو في كيفية استخدامها وتوظيفها في المجالات المختلفة، والتي شملت كل جوانب المجتمع فقد باتت المعرفة تتسارع بشكل يفوق الخيال، لدرجة أصبحت معها المعرفة لا تعرف حدودا فهي متطورة، نامية، متغيرة، متراكمة، حتى أطلق مؤرخو الحضارة والمربون على ذلك المصطلح " ثورة معلوماتية"، إذ لم تعد كلمة المعلومات كافية للتعبير عن الانفجار المعرفي الذي تشهده المجتمعات الإنسانية(٣١). وأهم خاصية في هذه المعرفة التكنولوجية أنها لا يمكن شراؤها وإنما يجب تعلمها (٣٢).

**٢- التوجه نحو الجودة**

إن فتح أبواب التربية على مصراعيها لن يحدث آثارا ايجابية على الأفراد والمجتمعات إلا بالشرط الصحيح المتمثل في جودة التعليم . فمفهوم الجودة متعدد الأشكال والمعاني يرتبط بالكيفية التي تنظم وتدار بها التربية، وبمضمون التعليم والبيئة المحيطة بالدراسة وبالنتيجة النهائية(٣٣).

أخذا بمبدأ أن التطوير في التعليم عملية متدرجة ومستمرة فإن التوجه هو البداية لنشر ثقافة الجودة والاعتماد بين جميع العاملين في التعليم بصفة عامة والتعليم الفني بصفة خاصة. إن التوجه التدريجي نحو تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد هدفه إدارة أفضل وكفأه أشمل مما يتيح الفرصة أمام عدد أكبر من العاملين في قطاع التعليم للمشاركة والإبداع والابتكار كذلك يتيح هذا التوجه تحقيق فلسفة أن المدرسة هي اللبنة الأساسية في العملية التعليمية وأنها يجب أن تضطلع بمهامها وتنهض بمسئوليتها التعليمية لإكساب الطلاب المهارات والخبرات اللازمة للمقررات المختلفة [٣٤].

**ثالثاً: المتغيرات الاقتصادية**

أصبحت قوة الأمم وتقدمها لا تقاس بما بتوافر لديها من موارد طبيعة وإنما بمدى امتلاكها للقوى البشرية الواعية والمدربة على العمل والإنتاج ورصيدها المعرفي المتمثل في عدد الاكتشافات العلمية وحقوق الملكية الفكرية المسجلة للمخترعين والموهوبين والمبدعين.

ولا يمكن في ظل هذا الوضع أن تظل أية إستراتيجية تقليدية، أو أي نهج سياسي مألوف، أو أي شكل راسخ من أشكال التنظيم، بمنأى عن التغيير، إن التكيف مع القوى الأساسية التي تشكل الاقتصاد العالمي تعد مطلباً أساسياً، إذ لم يعد بوسع أي دولة معاصرة أن تتجاهل ما يحدث حولها على ساحة الاقتصاد العالمي.

ومن هذا المنطلق فإن التعليم الفني يواجه مجموعة من التحديات التي فرضتها العديد من المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية والمحلية والتي يمكن اختزالها فيما يلي: التكتلات الاقتصادية، التوجه نحو التنمية المستدامة، ويتم عرض لتلك المتغيرات.

**١- التكتلات الاقتصادية**

لم تكن مصر يوماً بمنئ عما يجرى على الساحة الدولية، فهي من أكثر الدول انفتاحا على العالم وارتباطاً بالمؤسسات الاقتصادية الدولية والإقليمية. وظهر دور مصر في مفاوضات التجارة العالمية وفي مجال إجراءات تنظيم العلاقات التجارية الدولية إعتبارا من اتفاق هافانا لإنشاء منظمة عالمية للتجارة عام ١٩٧٤ ووصولاً إلى الاتفاقات التي كان من شأنها ظهور منظمة التجارة العالمية لتحل محل اتفاقية الجات في يناير ١٩٩٤ وعضويتها في هذه المنظمة العالمية [٣٥].

وتتعدد درجات التكتل الاقتصادي، حيث يتطور مستواه من الدرجة الأقل إلى الدرجة الأعلى من الاندماج التجاري، والاقتصادي. ويبدأ التدرج من "الاندماج التجاري" وهو تحرير العوائق التجارية- الجمركية وغير الجمركية- أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء، أو ما يعرف "بمنطقة التجارة الحرة". ثم تأتي مرحلة الاتحاد الجمركي أو توحيد التعريفات الجمركية على واردات الدول الأعضاء في تعرفه خارجية واحدة، بالإضافة إلى وجود "منطقة تجارة حرة". والمرحلة الأعلى من ذلك الاندماج تتكون من تحرير تدفق رؤوس الأموال واليد العاملة فيما بين الدول الأعضاء في إطار "الإتحاد الجمركي"، أو ما يطلق عليه "السوق المشتركة". ثم تأتي مرحلة " اندماج السياسات التجارية والاقتصادية" بين الدول الأعضاء أو مرحلة " الاتحاد الاقتصادي". وأخيرًا تأتي مرحلة توحيد كامل لهذه السياسات بما في ذلك توحيد العملة، أو مرحلة تشكيل اقتصاد موحد أو "الاندماج الكامل"[٣٦].

ويتمثل الهدف الأساسي من ظهور وتشكل هذه التكتلات في إيجاد كيانات تشبه إلى حد كبير الأحلاف السياسية لحماية مصالح الدول المنضوية في كل تكتل، والتي أصبحت أمراً ضروريا وحيوياً لا مفر منه لتحقيق التكامل الاقتصادي والمنافسة بقوة في النظام الاقتصادي العالمي(٣٧).

**٢- التوجه نحو التنمية المستدامة**

تم وضع التعريف الأكثر شيوعا للتنمية المستدامة من قبل لجنة برانتلاند (Brundtland) ١٩٨٧ حيث يعرف تقرير مستقبلنا المشترك التنمية المستديمة بأنها: التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبل في تلبية حاجاتهم(٣٨).

حيث أنها رؤية للتنمية تنطوي على احترام كل أشكال الحياة – البشرية وغير البشرية – والموارد الطبيعية، فضلاً عن مراعاة شواغل أخرى مثل الحد من الفقر والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والتعليم للجميع والصحة والأمن البشري والحوار الفكري (٣٩).

" إن جوهر مفهوم التنمية المستدامة يمكن تلخيصه في أربع كلمات فقط " الكفاية لكل البشر وللأبد ". وتشمل هذه الكلمات التفكير بمحدودية الموارد، والمسؤولية الاستهلاكية، والنوعية والعدالة، والتوجهات طويلة الأمد، التي تشكل المفاهيم الهامة في التنمية المستدامة "(٤٠).

**رابعاً: المتغيرات السياسية**

تمر المجتمعات الإنسانية ضمن حركة نموها وارتقائها بالعديد من التغيرات، إذ لا يعقل وجود مجتمع ساكن تماماً مهما كانت درجة بدائيته أو تخلفه، وكلما تغير وجه الحياة في مجتمع ما ألقى ذلك التغيير بمهام ومسئوليات جديدة على عاتق المؤسسات التعليمية باعتبارها الجهة التي أوكل إليها المجتمع مسئولية إعداد النشئ. ومن ثم فإن

كل تغير في نمط الحياة لابد أن تسايره المدرسة وتستعد للتعامل معه تعاملا ذكياً فتطور من أساليبها بما يتناسب مع حجم تلك المتغيرات خاصة السريعة منها والمتلاحقة. وتتعدد المتغيرات السياسية ومن أهمها: العولمة، الثورات العربية، النظرة للتعليم كقضية أمن قومى وسيتم عرض لتلك المتغيرات.

**١ – العولمة**

تعد العولمة عملية يتم بمقتضاها إلغاء الحواجز بين الدول، وتنتقل فيها المجتمعات من حالة الفرقة إلى حالة التوحد، ومن حالة الصراع إلى حالة التوافق، حتى يتشكل وعى عالمي وقيم موحدة تقوم على مواثيق عامة. ولقد عزز إلغاء القيود، والتفاعل مع المتغيرات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التحرك نحو سوق عالمية مشتركة، واختفي مفهوم الشيوعية، وأصبح النظام الرأسمالي هو النموذج السائد(٤١).

وأدت ظاهرة العولمة إلى إحداث تغيرات جوهرية وتحديات كبيرة تمس الثقافات القومية والاقتصادات الوطنية، وتؤثر إلى حد كبير في السيادة الوطنية للدول، حيث أنها تعبر من الناحية السياسية عن تراجع قوة الدولة القومية وتزايد النفوذ الدولي على القرار الوطني. ومن الناحية الثقافية والاجتماعية تعبر عن محاولة فرض النموذج الثقافي والاجتماعي الغربي على مظاهر الحياة المختلفة في المجتمعات الأخرى. أما من الناحية الاقتصادية فتعبر عن السعي لإيجاد سوق عالمية واحدة محكومة باتفاقيات دولية مثل الجات، وبسيطرة المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية(٤٢)

ويتلخص مشهد العولمة في التحول إلى تعليم لمطالب سوق العمل، ومع الأزمة المالية والركود الاقتصادي الذي اكتسح العالم شماله وجنوبه، فرض نهوض الدولة الوطنية والتعاون الدولي الإيجابي نفسه كضرورة للإنقاذ والخلاص "(٤٣).

**٢- الثورات العربية**

تُعَرَّف الثورة بأنها فعل أو نشاط سياسي يهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في المجتمع الإنساني في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٤٤).

لقد جسدت وحدة الشعارات في جميع الثورات العربية وحدة المشاعر والشعور القومي وتمثلت المطالب في الحرية والعدالة، مما أكد على وحدة خصائص الأمة العربية ومكوناتها وعلى وحدة المشكلات والتحديات التي تواجهها والمصير والمستقبل الواحد الذي يجمعنا(٤٥).

وبالرغم من عدم ظهور التعليم والتعلم المستمر في شعارات الثورة بصورة واضحة أو بكلمات محددة سواء في يناير ٢٠١١ أو ويونيو ٢٠١٣ إلا أنه عنصر أساسي متداخل في كل ما يحدث، فالكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية شعارات ينسجها التعليم ويدخل في كافة تفصيلاتها فلا كرامة بلا تعليم، ولا كرامة بلا عمل (٤٦).

**٣ - النظر للتعليم كقضية أمن قومى**

أصبح التعليم قضية أمن قومي ومسئولية الدولة والمجتمع كله، فالأمن القومي في ابسط تعريفاته عبارة عن منظومة القوى والإمكانات والخيارات التي تحمى الوطن من كل الأخطار المحتملة والمنظورة، والتي يمكن أن تهدد حدوده واستقراره ورفاهيته وسلامة الاجتماعي واستقلالية قراره ونموه الشامل من خلال الأبعاد التالية:

- بعد سياسي: والذي يقوم على أن الديمقراطية والسلام الاجتماعي هما نتاج طبيعي لتعليم جيد يقوم على إعمال الفهم والتفكير والتعامل الحر وتقبل الرأي الأخر مع تحمل المسئولية، والتعليم الجيد يعد المواطن ويؤهله ليكون داعيا للسلام الاجتماعي في الوطن وهذا يمثل الأمن الداخلي لمصر.
- بعد اقتصادي: ويقوم على الزيادة الإنتاجية، فالتعليم يصقل قدرات الإنسان ويمدده بالمهارات والخبرات التي تحدد موقعه في الإنتاج وقدرته على

المساهمة فيه، وبذلك فإن إنتاجية الفرد تتأثر بنوع التعليم وجودته، وهكذا يصبح لدى الفرد قدرة متميزة وإنتاجية مرتفعة تحدد موقع دولته اقتصاديا على الخريطة العالمية.

- بعد عسكري: حيث أصبح إيمان العالم الآن بأن العلم وحده سيكون سلاح المستقبل، بعد أن تغيير المفهوم التقليدي للحروب نتيجة ثورة المعلومات لتصبح حروبا في الرياضيات والإلكترونيات والتكنولوجيا المتقدمة، ومن ثم أصبح التفوق العسكري نتاج تعليمي.

بهذه الأبعاد الثلاثة يتضح أن كل مقومات الأمن القومي مرهونة بالتعليم، ومن ثم انتقل التعليم من كونه قضية يختص بها التربويون فقط إلى قضية قومية تتعلق بأمن الوطن. (٤٧)

## المحور الثالث: تحليل لأهم انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم الفني وكيفية تصدي التعليم الفني لها

يهدف البحث الحالي إلى الوقوف على انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم الفني وكيفية تصدي التعليم الفني لها وتحقيقا لهذا الهدف فانه ينبغي تحليل لأهم انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم الفني وكيفية تصدي التعليم الفني لها. حيث تفرض طبيعة العصر ضرورة الربط بين التعليم والعديد من المتغيرات والتحديات المحلية والعالمية، إلا أنه لا ينبغي أن يفهم من ذلك أن الهدف الوحيد للتعلم هو الاعداد للعمل. حيث يجب النظر إلى طبيعة التربية ووظيفتها الأساسية في بناء البشر، أخذا في الاعتبار ما يريده المجتمع في فترة معينة من المؤسسات التربوية، ودور هذه المؤسسات في إحداث التغير.

فإذا كان على التربية المحافظة على استقرار المجتمعات فإن ثمة ضرورة للتغيير في نظم التعليم لتتوافق مع متطلبات والمتغيرات المحلية والعالمية. من جهة أخرى فإن التعليم مطالب بإمداد الطلاب بالكفايات والقدرات التى تعد مطلباً أساسياً

للاستعداد للمستقبل. وتزويد المتعلمين بالعديد من المهارات الضرورية استعداداً لدخول سوق العمل في عالم متغير. وانطلاقا مما سبق يتناول البحث الحالي انعكاسات المتغيرات المجتمعية على التعليم الفني وكيفية تصدي التعليم لها بالتفصيل.

- **التركيب الطبقي للسكان:** تظهر الفوارق الطبقية والعنصرية والجنسية والقبلية واللغوية وغيرها في المفاضلة عند الالتحاق بالمدارس . حيث نجد أن معظم الملتحقين بالتعليم الفني من الفقراء غير القادرين على الالتحاق بالتعليم الثانوي العام لانخفاض مجموعهم، أو أنهم من الحاصلين على المجموع الذي يؤهلهم للالتحاق بالثانوي العام، ولكن لفقرهم ولظروفهم الاجتماعية اتجهوا للتعليم الفني لصعوبة متابعة دراستهم في التعليم العام [٤٨]ويمكن للتعليم الفني التصدي لذلك من خلال عدة أمور لعل من أهمها مايلي:

  - اتاحة فرص متساوية أمام خريجى كل من التعليم الثانوي العام والتعليم الفني فى الالتحاق بالجامعات
  - رصد مكافأة مادية لمن يلتحق بالتعليم الثانوي الفني من الحاصلين على مجموع مرتفع بمرحلة التعليم الأساسي، وتستمر هذه المكافآة في حالة تفوقهم في سنوات الدراسة.

- **تزايد حدة الفقر:** يؤدى الفقر دورا كبيرا في حدوث مشكلة التسرب، حيث تعجز بعض الأسر الفقيرة عن الوفاء بمتطلبات العملية التعليمية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها، والتي تدفعها إلى استخدام أبنائها في العمل للحصول على الموارد المالية اللازمة لتغطية احتياجاتها الأساسية تدفع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة للآباء في الأسر الفقيرة إلى استخدام الأبناء في الوفاء باحتياجات الأسرة اقتصادياً [٤٩]. ويتضح مما سبق يتبين أن معظم الملتحقين بالتعليم الفني من أبناء الأسر الفقيرة التي لا تستطيع استكمال تعليمها والالتحاق بالتعليم الثانوي العام ومن ثم التعليم الجامعي، نظرا لارتفاع تكاليفه والذي يتطلب

حصول معظم الطلاب على الدروس الخصوصية التي تشكل عبئا كبيراً على الأسر المصرية. ويمكن للتعليم الفني التصدي لذلك من خلال عدة أمور لعل من أهمها مايلي:

- إعادة النظر في سياسة مؤسسات التعليم الثانوى الفني بحيث تتحول من كونها مؤسسات تعليمية تقليدية إلي مؤسسات تعليمية إنتاجية.
- يحصل الطالب على مزايا اجتماعية، مثل الإعانات والبدلات اليومية الإقامة والسفر أثناء دراسته النظرية.
- تحقيق دخل إضافي للطالب بحيث يتعلم وينتج في آن واحد، بالإضافة لما يحققه من دخل إضافي لمدرسته.
- توفير فرص التعلم "فرصة ثانية" للأفراد من الخلفيات المحرومة.
- توفير الإقامة الداخلية وما يتعلق من خدمات كتوفير وجبات وغيرها، خاصة في حالة عدم إمكانية نشر المدارس في كل محافظة كما هو الحال في المدارس الزراعيـــة والفندقيـــة ليحفـــز ويستقطب الطلبة من جميع المحافظات لهذه التخصصات.

- **تحلل الروابط الاجتماعية وانفصالها (اختلال القيم):** بعض الطلاب في المدارس الثانوية الفنية ليس لديهم الرغبة الأكيدة في هذا التعليم حيث النظرة المجتمعية المتدنية لهذا النوع من التعليم، فهو لا يتعلم تعليماً راقياً وأنه ليس أكثر من "صبي" أو " بلية " أو حتى " أسطى " من صبيان الورش أو من مقدمي خدمات هامشية في مكاتب مصرفية أو مراكز زراعية(٥٠). الأمر الذي يلقي بسحابة التعتيم على مستقبل هذا النوع من التعليم وأنه لا يحقق طموحاتهم، وليس أمام هولاء الطلاب إلا الانسحاب أو الانطواء أو الهروب باللجوء إلى الانحراف الأخلاقي والعنف والتطرف والاعتداءات على أعضاء هيئة التدريس وفريق الإدارة المدرسية ، والمخدرات والاختلاس ، والسلوكيات غير الأخلاقية وسادت بعض القيم السلبية بين

الطلاب، وتحولت من ظاهرة غير أخلاقية ماسة بأمن ونظام المجتمع إلى أمور عادية يمارسها الطلاب دون لوم أو استنكار يذكر [٥١].ويمكن للتعليم الفني التصدي لذلك من خلال مايلي:

- طرح مسميات جديدة للمدارس الفنية: تغيير مسمى المدارس الصناعية لتصبح المدارس الثانوية للهندسة الصناعية وإضافة أقسام جديدة لها مثل إعادة تدوير المخلفات، هندسة الطيران، المعدات والاجهزة الطبية. تعديل مسمى المدارس التجارية لتصبح المدارس الثانوية للمحاسبة والتجارة.
- تطوير المقررات الثقافية بما يدعم تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو أخلاقيات المهنة والعمل والرغبة في تحقيق الذات.

- **ثورة المعلومات والاتصالات:** إن تطوير التعليم والتدريب التقني والمهني في عصر المعرفة والمعلومات يقتضي تحسين تقنيات التدريس والتدريب لتتوافق مع التطور الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصال. إذ أن هذا التطور فتح لميدان التعليم والتدريب آفاقا جديدة من حيث الوسائل المتاحة والإمكانيات والتقنيات الجديدة المستعملة والمضامين التعليمية المتطورة والحديثة[٥٢].ويمكن للتعليم الفني التصدي لذلك من خلال مايلي:

- ربط المدارس الثانوية الفنية في جميع المحافظات من خلال الشبكة العنكبوتية للسماح بتبادل الخبرات.
- توفير قاعات تدريس وورش عمل مناسبة وكافية ومجهزة بالمعدات والأجهزة الحديثة التي تواكب التطورات العلمية والتكنولوجية الحديثة.
- الاستفادة من التطورات المتسارعة فى نظم المعلومات والاتصالات الادارية، وذلك فى توفير البيانات والمعلومات الضرورية لاستكشاف المستقبل والتنبؤ بالأزمات المحتملة.

- **التوجه نحو الجودة:** أصبحت التربية بحاجة ماسة إلى تبنى نظرة جديدة في تنشئة الأفراد، وفقاً لما يتطلبه المستقبل من معرفة متطورة، ومهارات تتلاءم مع الحضارة العصرية، والاحتياجات المتغيرة لسوق العمل، وما ينبغي أن يصبح عليه الفرد من شخصية متكاملة ومتوازنة[٥٣]. حيث يواجه التعليم الفني الكثير من الإهمال في السنوات السابقة، مما تسبب في عدم الإقبال عليه، وقد آن الأوان للنظر إليه وإلى جودته لأنه يمثل قاعدة شبابية كبيرة ومهمة، يجب أن تتوافر لها مهارات ومعرفة تتيح لها الكفايات المطلوبة للالتحاق بسوق العمل (٥٤). ويمكن للتعليم الفني التصدي لذلك من خلال عدة أمور لعل من أهمها مايلي:

- تنمية قيادة مدرسية داعمة للتغيير، وموجهة لطاقات العاملين لتحقيق أهداف التعليم الفني، قادرة على استغلال الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة.
- التخلص من الحشو الذى لاداعى له بالمقررات الدراسية بالتعليم الثانوي الفني، وذلك عن طريق حذف كل ماهو مكرر أو لاداعى له.
- مرونة خطة ونظام التعليم الثانوي الفني وإمكانية تطويعة للمتغيرات المجتمعية.
- الاهتمام بالجهاز الإداري وتنمية مهارته عن طريق التعليم والتدريب المستمر.
- إمداد سوق العمل بحاجته من الطاقة البشرية المدربة على مستويات مختلفة من الكفاية والخبرة والثقافة للحصول على أقصى حد ممكن من الإنتاج.
- دعم الحوكمة والمحاسبية في إدارة التعليم الفني على جميع المستويات.
- ترشيد الإنفاق في التعليم الفني بما يكفل توجيه النصيب الأكبر من الاستثمارات لتحسين وتجويد العملية التعليمية.

- **التكتلات الاقتصادية:** لا مكان في عالم الاقتصاد الحديث للاقتصادات المنغلقة، التي تغيرت كثيرا بفضل الثورة المعلوماتية والتكنولوجية. وإذا كانت الدول المتقدمة وجدت نفسها مضطرة للانضواء ضمن التكتلات الاقتصادية، الأمر

الذي يشير إلى أنه لا خيار أمام البلاد العربية إذا شاءت اللحاق بركب التقدم سوى إعادة ترتيب البيت العربي، انطلاقا من تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وضم تجارة الخدمات إليها، تمهيدا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، ومن ثم السوق العربية المشتركة عام ٢٠٢٠. [٥٥] إن التحديات المستقبلية تتطلب رفع مستوى الاهتمام بالتعليم الفني من منظور أنه استثمار في "رأس المال الإنساني" ومكمل للاستثمار في المصانع والمشاريع الأخرى[٥٦].ويمكن للتعليم الفني التصدي لذلك من خلال عدة أمور لعل من أهمها مايلي:

- التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية والبشرية المحققة للطفرة الاقتصادية والتنموية المأمولة.
- زيادة القدرة التنافسية للصناعة المصرية في الأسواق المحلية والعالمية.
- إعادة هيكلة مدارس التعليم الثانوي الفني باستحداث تخصصات جديدة لمواكبة المتغيرات المجتمعية.

- **التوجة نحو التنمية المستدامة:** يمكّن التعليم من أجل التنمية المستدامة الدارسين من تغيير أنفسهم وتحويل المجتمع الذي يعيشون فيها. ويمكن للتعليم الفني التصدي لذلك من خلال عدة أمور لعل من أهمها مايلي:

- تطوير المعارف والمهارات والمواقف والكفاءات والقيم المطلوبة لتحقيق المواطنة العالمية ومواجهة التحديات المرتبطة بالظروف المحلية في الحاضر والمستقبل، مثل التفكير النقدي والمنهجي، وحل المشكلات بطريقة تحليلية، والنزعة الإبداعية، والعمل التشاركي واتخاذ القرارات في مواجهة انعدام اليقين، وفهم الترابط بين التحديات العالمية والمسؤوليات المنبثقة من هذا الوعي[٥٧].

- بيئة نظيفة تضمن لأبناء هذا المجتمع وطناً خاليا من التلوث، وحاضنا لاستحقاقات التنمية المستدامة .

- **العولمة:** في ظل العولمة التي تلقي بظلالها على كافة نواحي الحياة. ولا سيما الناحية الاقتصادية. تبرز ضرورة دمج الاقتصاد العربي بالاقتصاد العالمي، الأمر الذي يفرض على المؤسسات العربية بما فيها مصر الإنتاجية أن تزيد من فعالياتها و قدرتها لتتمكن من المنافسة عالمياً، و هذا لا يتحقق إلا عبر إيلاء التعليم الفني و التقني و التدريب المهني في المجتمع المصري. ويمكن للتعليم الفني التصدي لذلك من خلال عدة أمور لعل من أهمها مايلي:

- إرسال المتميزين من المعلمين والجهاز الإشرافي والإدارى في بعثات تدريبية للخارج للإطلاع على الجديد والحديث في مجال التخصص.
- التنمية المهنية لمعلمى التعليم الثانوي الفني في ضوء المتغيرات المجتمعية والخبرات العالمية.
- وضع نظام مرن لتجديد التخصصات الفنية طبقاً للاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

- **الثورات العربية:** بالرغم من أن الثورة خلقت سياق من أجل التغيير إلا أن الاستقرار السياسي يتحقق بوتيرة بطيئة، ونتيجة لذلك تراجعت مسيرة التقدم في توفير الوظائف والتوظيف والتعليم. ولا يزال تفضيل الشباب – وآبائهم – للمهن ذوى الياقات البيضاء والأكاديمية والدراسة الجامعية قائما وضارباً بجذوره تقاليد المجتمع. وفي هذا السياق يكافح العمل القائم على المهارات والتعليم المهني لجذب الاهتمام حيث ينظر إلى نوعية التعليم المهني عادة بأنها دون المستوى وفرص العمل التي يؤدى إليها هذا التعليم ليست مغرية إلى حد كبير بالنسبة للطلاب والخريجين وأولياء أمورهم. ومع ذلك فإذا كانت مصر بصدد معالجة مشكلة بطالة الشباب وتنمية اقتصادها ينبغي عليها أن تعمل على

تحسين نوعية وأثر التعليم المهني، وبالتوازي تغيير الطريقة التي يرى بها الشباب والآباء وغيرهم المهارات الحرفية[٥٨]. ويمكن للتعليم الفني التصدي لذلك من خلال عدة أمور لعل من أهمها مايلي:

- إسهام وسائل الإعلام في نشر الوعي بأهمية العمل اليدوي وتنمية الاتجاهات الإيجابية نحوه.

- **النظر للتعليم كقضية أمن قومى:** لم يكن التعليم بمنئ عن السياسة، بل كان وما يزال يشكل نظاماً أيديولوجيا وضع في خدمة الدولة والطبقة والايديولوجيا، ومن ثم فإن ما يجري في المؤسسات التعليمية يجري بإرادة طبقية سياسية في آن واحد. فالتعليم كان ومازال في خدمة الطبقات الاجتماعية التي تسود وتهيمن وتحكم وتأسيسا على ذلك فإن التعليم محكوم بإرادة الطبقة، والمنهج الخفي قد يكون عصب التنظيم الطبقي في المدرسة، وبالتالي فإن كل ما يجري في المدرسة من تنظيمات خفية يعود بالضرورة إلى ممارسة طبقية إيديولوجية.

- حيث يؤدى المنهج الخفي دوراً حيوياً في إقصاء أبناء الفئات الاجتماعية المهشمة، وتنمية أحاسيس الدونية والقصور لديهم، وانطلاقاً من هذا الأساس فإن الكثير مما يتعلمه الطلاب في المدارس قد لا ترتبط جوهريا بمحتويات الدروس والمقررات (المنهج المعلن) بل يرتبط بعملية ترويض الطالب على قيم الطاعة والخضوع وإضعاف روح الإبداع في نفوس الطلاب، للتحول المدرسة إلى أداة لإعادة إنتاج الواقع بكل سلبياته واختناقاته لصالح النخبة المهيمنة.[٥٩]

## المراجع

(١) وزارة التربية والتعليم ، الخطة الإستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ٢٠١٤ – ٢٠٣٠ " التعليم المشروع القومي لمصر " ص ٧٧. متاح على http://fany.moe.gov.eg/Info/19

(٢) مبارك بوعشة، ليليا بن منصور، إدارة المعرفة كتوجه إداري حديث للمنظمات في عصر العولمة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي "عولمة الإدارة في عصر المعرفة" ، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، طرابلس– لبنان، ٢٠١٢، ص ٢.

(٣) محسن خضر، من فجوات العدالة في التعليم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٨ – ٢٩.

(٤) محمد حسن الحبشي، موجهات تطوير مناهج التعليم الفني في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول الديمقراطى في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠١٣.

(٥) عبد الملك حسن مزارق، التعليم الفني والمهني في الحد من الفقر والبطالة في اليمن دراسة تحليلية على محافظة الحديدة (٢٠٠٧–٢٠١٠م) ، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٢.

(٦) كامل السيد عبد الرشيد، تصور مقترح لتطوير نظام إعداد معلمى التعليم الصناعى فى مصر فى ضوء المتغيرات المجتمعية والعالمية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٧.

(7)Ohiwerei, Franklin Ohiole; Nwosu, Basil Ogomeziem , The Role of Vocational and Technical Education in Nigeria Economic Development , *Educational Research Quarterly*, No 3 , Vol 3 , 6 Mar 2013 , p47-66.

http://eric.ed.gov/?q=the+role+of+vocational+and+technical&id=EJ1061936

(8)Kupfer, Antonia , The Socio-Political Significance of Changes to the Vocational Education System in Germany , British Journal of Sociology of Education, Vol 31 No 1 , Jan 2010 , p85-97.

http://eric.ed.gov/?q=the+socio-political+significance+of+changes&id=EJ880019

(9) Wallenborn, Manfred , The Impact of Vocational Education on Poverty Reduction, Quality Assurance and Mobility on Regional Labour Markets--Selected EU-Funded Schemes , European Journal of Vocational Training, Vol47 , No 2 , 2009 , p151-179.

http://eric.ed.gov/?q=the+impact+of+vocational+education+on+&id=EJ887044

(١٠) وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون التعليم ١٩٨١، مادة ٣٠.

(١١) المرجع السابق، مادة ٣٨.

(١٢) المرجع السابق، مادة (٣٠)، (٣٨).

(١٣) وزارة التربية والتعليم، قرار وزارى رقم (١) بتاريخ ١ / ١ / ١٩٨٦ بشأن قواعد الالتحاق بمدارس التربية والتعليم، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٣.

(١٤) _____، القرار الوزاري رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون التعليم، مادة ٣٩.

(١٥) _____، القرارالوزارى رقم (٣٢) بتاريخ ٢٣ / ١ / ٢٠١٣ بشأن تعديل المناهج للمدارس الصناعية نظام السنوات الثلاث (إعداد مهني) ، مادة ١.

(١٦) المرجع السابق ، مادة ٢.

(١٧) وزارة التربية والتعليم،القرار الوزاري رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون التعليم، مادة ٣٦

(١٨) المرجع السابق، مادة ٤٢.

(١٩) المجالس القومية المتخصصة، سياسة التعليم مبادئ ودراسات وتوصيات، مصر حتى عام ٢٠٠٠، الدورة الثانية عشر، ١٩٨١، ص ١٣٦.

(٢٠) البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي في مصر، ص ٢٨٣.

(٢١) وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون التعليم، مادة ١١

(٢٢) الجريدة الرسمية، قانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠١٢ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ الصادر بتعديل القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم، العدد (٤٤) مكرر، ٦ نوفمبر ٢٠١٢.

(٢٣) وزارة التربية والتعليم، القرار الوزاري رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بشأن إصدار قانون التعليم، مادة ٤٠

(٢٤) أحمد حسين عبد المعطى، خطة إستراتيجية لتطوير التعليم الفني لتحقيق متطلبات سوق العمل باستخدام تحليل (SWOT) ، المجلة العلمية لكلية التربية ، المجلد السادس والعشرون، العدد الأول، الجزء الأول، جامعة أسيوط ، يناير ٢٠١٠، ص ٢٤٧.

(٢٥) سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٦٤.

(٢٦) شبل بدران، حسن البيلاوى، علم اجتماع التربية الجديد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٢٣٠.

(٢٧) عبد الرحمن موسي النهار، اثر الفقر على الاستقرار السياسي للدول العربية دراسة حالة: الأردن، السعودية، مصر، تونس رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة يرموك، اربد، الأردن، ٢٠٠٧، ص ١.

(٢٨) طلعت حسيني إسماعيل، الفقر والتعليم: دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٨٥)، الجزء الثاني، أكتوبر ٢٠١٤، ص ٢٤٤

(٢٩) سعاد محمد عيد، الدستور المصري والاهتمام بقضايا التعليم: الواقع وضمانات الحماية ، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد (٨٥)، الجزء الأول، أكتوبر ٢٠١٤، ص ١٥٧ – ١٥٨.

(٣٠) على أسعد وطفة، أصول التربية إضاءات نقدية معاصرة، لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت ٢٠١١، ص ١٠٨.

(٣١) سعاد محمد عيد، تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة،مرجع سابق، ص ١٧٥– ١٧٦.

(٣٢) محمد أحمد موسى، التربية وقضايا المجتمع المعاصر، الطبعة الثالثة، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص ١٦٠.

(٣٣)سينتيا غتمن، تحديات التربية في مجتمع المعلومات، منشورات منظمة اليونسكو للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠٠٥،ص ٤٦ – ٤٧.

(٣٤) عبد الراضي حسن المراغي، تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٦–٢٨.

(٣٥) فرج عبد العزيز عزت، محمد أحمد عبد العظيم، التكتلات الاقتصادية الدولية وآثارها الإيجابية والسلبية على الاستثمار في الدول النامية، المؤتمر السنوي الثاني عشر بعنوان " إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١ – ٢ ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٩٨٧

(٣٦) المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، الجمهورية اليمنية، مايو ٢٠٠٥، ص ١١.

(٣٧) سهيل بن سالم سعد الكثيري، أين نحن من التكتلات الاقتصادية العالمية، مجلة أراء الخليج ، مركز الخليج للأبحاث، العدد التاسع والثلاثون،الإمارات، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ٢٣.

(٣٨) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، ترجمة محمد كامل عارف، مستقبلنا المشترك، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ١٩٨٩، ص ٦٩

(٣٩) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، متاح على http://www.unesco.org/new/ar/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-sustainable-development/

(٤٠) نجوى يوسف جمال الدين، التربية والتنمية المستدامة، الزعيم للخدمات المكتبية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٠١.

(٤١) مها عبد الباقي الجويلى، التربية والمجتمع الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٩.

(٤٢) محمد صبري الحوت، المدرسة الفعالة: طموحات التطوير وتحديات الجودة، المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية بالمنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات

المعرفية بالقاهرة " أفاق الإصلاح التربوي في مصر"، ٢ – ٣ أكتوبر ٢٠٠٤ ص ٥٥.

(٤٣) حامد عمار، تعليم المستقبل من التسلط إلى التحرر، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٣٤.

(٤٤) هاني خميس أحمد عبده، الدين والثورات السياسية الحالة المصرية نموذجاً، رؤى إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، المجلد الأول، العدد (٣)، يونيو ٢٠١٣، ص ٣٦

(٤٥) عبد الله محمد أحمد العسيري، أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد عام ٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الدولية العليا، الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، ٢٠١٣، ص ٢.

(٤٦) نادية جمال الدين، ثورة التعلم التكنولوجيا الرقمية وثورة الشباب المصري في مطلع القرن الحادي والعشرين (المضمون التربوي)، مؤتمر التعليم والتماسك الاجتماعي ١٨ / ١٩ يونيه ٢٠١٤، المجلس الأعلى للثقافة، ص ٣١.

(٤٧) رشيدة السيد أحمد الطاهر، التخطيط لإدارة المؤسسات التعليمية ذاتيا في ضوء المشاركة المجتمعية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٧٠ – ٧١.

(٤٨) محمد محمد سكران، ورقة عمل حول تطوير التعليم الفني مدخل للقضاء على الطبقية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة رابطة التربية الحديثة، السنة السادسة، العدد الثامن عشر، نوفمبر ٢٠١٣، ص١٤ – ١٥

(٤٩) طلعت حسيني إسماعيل، مرجع سابق، ص ٢٧٧،

(٥٠) محمد أحمد محمد عبد المقصود، واقع أزمة القيم في التعليم الفني قبل الجامعي " الطلاب "، المؤتمر القومي السنوي التاسع عشر "العربي الحادي عشر" لمركز تطوير التعليم الجامعي بالتعاون مع مركز التعليم المفتوح بعنوان " التعليم

الجامعي العربي وأزمة القيم في عالم بلا حدود، جامعة عين شمس، العدد (٣٠)، ١٦-١٧ سبتمبر ٢٠١٥ ص ٨٢.

(٥١) عبد السلام الشبراوى، خالد عطية يعقوب، تفعيل دور الإدارة المدرسية لمواجهة الانحراف الأخلاقي لدى طلاب المدارس الثانوية الفنية في مصر في ضوء خبرة ماليزيا وفنلندا، مجلة التربية، المجلد (١٣)، العدد (٢٧)، فبراير ٢٠١٠، مصر، ص ٢٨٤.

(٣) محمد الجمني، استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني، الندوة الدولية لتطوير أساليب التدريس والتعلم في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مكتب اليونسكو في بيروت والرباط، تونس، ٢٠-٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦، ص ١.

(٥٣) مجدي عبد الوهاب قاسم وآخرون، جودة التعليم في ضوء تقييم القيمة المضافة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١١، ص ١١.

(٥٤) عبد الراضي حسن المراغي، مرجع سابق، ص ٦٤.

(٥٥) الاتحاد العاد لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية ٢٠١٥- ٢٠١٦ في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، التقرير السنوي الثامن، ابريل ٢٠١٥ ص ٤٢ - ٤٣.

(٥٦) المركز الوطني للمعلومات، مادة معلوماتية عن مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، الجمهورية اليمنية، مايو ٢٠٠٥، ص ٣٣.

(٥٧) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، إعلان آيشي - ناغويا بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، المؤتمر العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، آيشي - ناغويا - اليابان، ١٠ - ١٢ نوفمبر ٢٠١٤، ص ٢-٣.

(٥٨) المجلس الثقافي البريطاني، مؤتمر تغيير نظرة المجتمع تجاه المهارات الحرفية، القاهرة، ١٤-١٥ فبراير ٢٠١٢.

https://www.google.com.eg/webhp?hl=ar#hl=ar&q=%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1+%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1+%D9%86%D8%B8%D8%B1%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9+%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%87+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA+%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%81%D9%8A%D8%A9+

(٥٩) على أسعد وطفة، رأسمالية المدرسة في عالم متغير الوظيفة الاستلابية للعنف الرمزي، سلسلة الدراسات (٤)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، ٢٠١١، ص ٨- ٩.